صنـــدوق النقـــد الدولـــي

إدارة
العلاقات
الخارجية

بيان صحفي رقم 12/360
للنشر الفوري
24 سبتمبر 2012

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان بعثة صندوق النقد الدولي إلى موريتانيا

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة بقيادة السيد أمين ماتي إلى نواكشوط في الفترة من 10 إلى 24 سبتمبر 2012 في سياق المراجعة الخامسة للاتفاق الذي يغطي ثلاث سنوات من 2010 إلى 2012 والذي عُقِد مع موريتانيا في إطار "التسهيل الائتماني الممدد".[1] وفي نهاية الزيارة، أصدرت البعثة البيان التالي:

سجل الاقتصاد الكلي نتائج مُرضِية خلال النصف الأول من عام 2012. فعقب موجة الجفاف الحاد التي شهدتها البلاد في عام 2011، تعافى الإنتاج الزراعي وانتعش النشاط في قطاع البناء والتشييد، وهو ما يُتوقع أن يكون ركيزة لتعافٍ قوي في النمو الاقتصادي. وعلى ذلك، فمن المتوقع أن يسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً يصل إلى 6.2% في عام 2012، رغم الهبوط الكبير في الإنتاج المعدني وتباطؤ الطلب من أوروبا. ولا يزال التضخم محكوماً في حدود 6% (على أساس سنوي)، الأمر الذي يرجع في جانب منه إلى استقرار أسعار بعض المنتجات الموجهة. غير أنه يتعين تعزيز قوة واستمرارية هذا الأداء الاقتصادي الكلي الذي تحقق رغم صعوبة البيئة الاقتصادية المحلية، حتى يتسنى تحقيق خفض ملموس في معدلات البطالة ومستويات الفقر التي لا تزال مرتفعة جداً في موريتانيا.

"وقد بلغت مساحة الحركة المتاحة من خلال سياسة المالية العامة والسياسة الخارجية مستويات عالية غير مسبوقة، مما يهيئ الظروف لزيادة صلابة الاقتصاد الموريتاني في مواجهة الصدمات الخارجية. ومن المتوقع أن يسجل رصيد الموازنة الكلي رقماً موجباً للمرة الأولى بالفعل منذ عام 2006. ويُعزى هذا الأداء الذي يفوق التوقعات إلى تكثيف الجهود في مجال تحصيل الإيرادات، وتحقيق إيرادات كبيرة في قطاع التعدين، والزيادة الكبيرة في المساعدات

[1] جاء "التسهيل الائتماني الممدد" ("Extended Credit Facility" – "ECF") ليحل محل "تسهيل النمو والحد من الفقر" (Poverty Reduction and Growth Facility" – "PRGF") باعتباره أداة الصندوق الرئيسية لتقديم الدعم المالي متوسط الأجل للبلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الموارد التمويلية المتاحة لها، وتطبيق شروط أيسر للحصول عليها، وتوخي مرونة أكبر فيما يتصل بمواصفات تصميم البرامج الاقتصادية، ومراعاة المزيد من التبسيط والتركيز في الشرطية المصاحبة لهذه البرامج. ويقدم التمويل حاليا من خلال التسهيل الائتماني الممدد بدون فوائد، مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ونصف السنة وأجل استحقاق نهائي مدته عشر سنوات (http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm). ويجري الصندوق مراجعة لمستوى أسعار الفائدة على كل تسهيلاته التمويلية الميسرة مرة كل عامين.

الخارجية (بما في ذلك المنح). وبالإضافة إلى ذلك، ورغم التدهور الملموس الذي طرأ على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، والذي يرجع على سبيل الحصر إلى ارتفاع الواردات في قطاع التعدين بتمويل من الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن المتوقع أن ترتفع الاحتياطيات الرسمية لتصل في نهاية العام إلى مستويات قياسية تقارب 750 مليون دولار، أي ما يعادل واردات 5.3 شهرا.

"وقد هنأت البعثة السلطات الموريتانية على تنفيذها سياسات اقتصادية كلية ملائمة ومترابطة، فتمكنت من استيفاء معايير الأداء ومقاييسه الهيكلية المقررة في البرنامج لنهاية يونيو 2012، وتجاوزتها بفارق معقول. كذلك حثت البعثة السلطات على مغالبة التحديات الكبيرة التي يفرضها المستوى المالي المريح المحقق لأول مرة، والتي تتمثل في الحفاظ على إنجازاتها ومضاعفة جهودها للوصول إلى نمو أكثر شمولاً لكل شرائح السكان وأكثر دعماً لتحقيق خفض كبير في معدلات البطالة والفقر. ومن نفس المنطلق، شجعت البعثة السلطات على تكثيف جهود التنفيذ حتى تتمكن من بلوغ الهدف الإرشادي لنهاية 2012 فيما يتعلق بالإنفاق الداعم للفقراء.

"ومن التطورات المشجعة التي لمستها البعثة تحسُّن توقعات هبوط الأمطار لهذا العام، مما يعني أن السلطات يمكن أن تقوم بترشيد كبير في مكونات برنامج "أمل" الذي يهدف إلى تخفيف آثار الجفاف. وأعربت البعثة عن ارتياحها للجهود المبذولة لإلغاء دعم منتجات الطاقة غير الموجه إلى الفئات المستحقة، وشجعت السلطات على مواصلة إلغائه بالتدريج، مع تنفيذ برامج للطوارئ، وتطبيق نظام للرعاية الاجتماعية يتم توجيهه بشكل أفضل لقطاعات السكان الأكثر احتياجاً. ويعتبر استحداث برنامج للتحويلات النقدية في العاصمة وبعض المناطق الريفية بمثابة خطوة أولى في هذا الاتجاه.

"وتوصلت البعثة إلى اتفاق مع السلطات حول التخصيص الأمثل لنسبة من الإيرادات الضريبية من أجل تنويع قاعدة الاقتصاد الإنتاجية، ولاسيما زيادة الاستثمارات الزراعية التي تتمتع بإمكانات كبيرة في توفير فرص العمل. كذلك دعت البعثة السلطات إلى التأكد من بقاء هذه النفقات الجديدة في حدود الأولويات التي حددها "تقرير استراتيجية الحد من الفقر"، ومن اتساقها مع الطاقة الاستيعابية، والتزامها بالإجراءات الجديدة للمشتريات.

"كذلك دعت البعثة السلطات إلى مزيد من التقدم في تحسين مناخ الأعمال، وخاصة عن طريق تشغيل نافذة الخدمات الموحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت البعثة مجدداً أهمية القيام في الأجل القصير جداً باستحداث أداة جديدة لإدارة السياسة النقدية، وأهمية التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمؤسسات العامة وإدارة المالية العامة. وقد أعربت البعثة عن ارتياحها لبدء تسوية المتأخرات، والإصلاح الذي يهدف إلى تطبيق ضريبة أكثر تصاعدية على الأجور والرواتب، وزيادة الرواتب لعام 2013، بما لا يتعارض مع هدف الإبقاء على مجموع الأجور تحت السيطرة.

"وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع الأهداف المتوخاة لعام 2013 بما يعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في بيئة عالمية لا تزال محفوفة بالتحديات. وتركز هذه الأهداف على نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بما يتجاوز 6%، والحفاظ على استقرار معدل التضخم، ومواصلة تنفيذ سياسة المالية العامة الموجهة نحو تنمية الصناعات غير الاستخراجية، والحفاظ على مستويات ملائمة من الاحتياطيات الأجنبية. وفي الفترة المقبلة، ستكون المناقشات المتعلقة بإنشاء صندوق

لإيرادات التعدين على أساس من الشفافية، ووضع استراتيجية للمديونية متوسطة الأجل، بمثابة عامل مساهم في تثبيت هذه الإنجازات.

"ونظرا لما تحقق من أداء مُرضٍ في استيفاء أهداف البرنامج، سيقدم خبراء صندوق النقد الدولي توصية للإدارة العليا بأن تطلب مناقشة استكمال المراجعة الخامسة بمقتضى اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" الذي يغطي ثلاث سنوات في اجتماع المجلس التنفيذي في نوفمبر 2012.

"وقد شرفت البعثة بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، وأجرت مناقشات مثمرة مع صناع السياسات الاقتصادية والمالية وأعضاء البرلمان والسلك الدبلوماسي وممثلين للقطاع المصرفي وقطاع الأعمال، والاتحادات المهنية، ومجتمع المانحين، والمجتمع المدني. وتغتنم البعثة هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السلطات الموريتانية وكل من التقت بهم في هذه الزيارة على ترحيبهم الحار بأعضائها وعلى المناقشات المثمرة التي عُقِدت معها والظروف المواتية التي هُيِّئت لها أثناء القيام بمهمتها."